Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2957 - 3807
e ISSN: 2957-5699

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (106) المجلد (1) كانون الاول 2025

التوجهات الاقتصادية للعراق في ظل سلطة الائتلاف المؤقتة 2003 - 2004 .

عمار محمد جواد فؤاد أ.د عبدالرحمن إدريس صالح البياتي
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

During the era of the Coalition Provisional Authority (2003–2004), Iraq underwent fundamental transformations in its economic orientation. The Authority sought to redirect Iraq's economic trajectory from a centrally planned model that had dominated in previous decades toward an open-market system based on free-market principles. These shifts were implemented under the direct supervision of the occupying authority, represented by the civilian administrator Paul Bremer, who aimed to restructure the Iraqi economy.

The key features of this period included efforts to reduce the role of the state in the economy, open the country to foreign investment, and reform the legal and legislative framework to align with the requirements of a market economy. Steps were also taken toward the privatization of several public sectors and the reorganization of the banking system.

Despite the ostensibly reformist nature of these policies, they sparked significant controversy both within Iraq and internationally. Critics argued that the policies lacked national legitimacy, having been enacted under conditions of occupation and the absence of national sovereignty and security. These factors negatively impacted the effectiveness of the economic reforms and hindered their ability to foster sustainable development or create a balanced economic environment during this transitional phase. Furthermore, the economic orientations of the Authority aligned closely with the agendas of the International Monetary Fund and the World Bank.

Email:

Published: 1- 12-2025

Keywords: الائتلاف المؤقتة- الاقتصادية- التوجهات)

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

شهد العراق خلال حقبة سلطة الائتلاف المؤقتة (2003–2004) تحوّلات جوهرية في توجهاته الاقتصادية، إذ حاولت سلطة الائتلاف توجيه البوصلة الاقتصادية للعراق من نموذج الاقتصاد المركزي الموجّه الذي كان سائداً في العقود السابقة إلى تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي وفق نموذج السوق الحرة، وقد جاءت تلك التوجهات تحت إشراف مباشر من سلطة الاحتلال، ممثلة بالحاكم المدني بول بريمر، الذي سعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي .

تمثلت أبرز ملامح تلك المرحلة في السعي إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تعديل المنظومة القانونية والتشريعية بما ينسجم مع متطلبات اقتصاد السوق. كما تم اتخاذ خطوات باتجاه خصخصة عدد من القطاعات العامة وإعادة تنظيم النظام المصرفي،رغم الطابع الإصلاحي المعلن لتلك السياسات، فقد أثارت جدلاً واسعاً داخل العراق وخارجه، حيث وُصفت بأنها افتقرت إلى الشرعية الوطنية، بالنظر إلى أنها فُرضت في ظل غياب السيادة، وفي أجواء من الاحتلال وعدم الاستقرار الأمني. وقد انعكس ذلك سلباً على فاعلية تلك التوجهات الاقتصادية وقدرتها على تحقيق تنمية مستدامة أو خلق بيئة اقتصادية متوازنة في تلك المرحلة الانتقالية ، وان توجهات سلطة كانت تتماشى مع صندوق و البنك الدوليين

المقدمة

شهد العراق تحولًا جذريًا في بنيته السياسية والاقتصادية عقب الاحتلال الأميركي في عام 2003، إذ ترتب على سقوط النظام السابق تغيّر شامل في منظومة الحكم ومراكز اتخاذ القرار، لا سيما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. وقد تولّت سلطة الائتلاف المؤقتة(CPA) ، بقيادة الولايات المتحدة، إدارة البلاد خلال الفترة الممتدة من نيسان 2003 حتى حزيران 2004، وكانت لها صلاحيات تنفيذية وتشريعية واسعة مكّنتها من رسم ملامح الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحرب.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الواقع الاقتصادي للعراق قبيل الاحتلال، واستعراض مدى احتكار سلطة الائتلاف لصنع القرار الاقتصادي خلال إدارتها للبلاد، وتسليط الضوء على أبرز الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها تلك السلطة بين عامي 2003 و2004. كما يسعى البحث إلى تقييم تأثير تلك السياسات على البنية الاقتصادية للعراق في المدى القصير والبعيد، في ظل غياب السيادة الوطنية، وتداخل الأهداف السياسية والاقتصادية للقوى الدولية .

اشتملت الدراسة على مُقدمة و ثلاثة عنوانات وخاتمة و قائمة بالمصادر و المراجع . استعرض العنوان الأول ، الواقع الاقتصادي للعراق قبل الاحتلال الاميركي ، كان الاقتصاد العراقي قبل عام

2003 يعاني من اختلالات هيكلية حادة، نتيجة عقود من الحروب والعقوبات الدولية التي فرضت بعد غزو الكويت عام 1990. وقد اتسم ذلك الاقتصاد بسيطرة الدولة على معظم مفاصل النشاط الاقتصادي، واعتماده المفرط على الإيرادات النفطية، وتراجع أداء القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة. كما شهدت تلك الحقبة ضعفاً في البنية التحتية، وارتفاعاً في معدلات البطالة والفقر، وتدهوراً في الخدمات العامة، مما أدى إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية المستدامة أو التكيف مع التحديات الخارجية ، أما العنوان الثاني جاء فيه احتكار سلطة الائتلاف المؤقتة في تشكيل السياسات الاقتصادية والمالية للعراق (2003–2004).

بعد الاحتلال الأميركي، تولّت سلطة الائتلاف المؤقتة السيطرة الكاملة على مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسات الاقتصادية والمالية، واحتكرت عملية صنع القرار في ذلك المجال دون إشراك فعلي للعراقيين. وقد مارست تلك السلطة صلاحيات تشريعية وتنفيذية، مكّنتها من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي وفق رؤى ليبرالية تركز على السوق الحرة، وشرعت في إصدار أوامر وقوانين اقتصادية جوهرية، من دون المرور عبر آليات مؤسسية محلية ذات شرعية سياسية. ذلك الاحتكار أثار جدلاً واسعاً حول مدى قانونية وشرعية تلك السياسات، وتناقضها مع مبدأ السيادة الوطنية ، فضلا عن العنوان الثالث ، الذي بين ابرز الخطوات الاقتصادية والإجراءات التي قامت بها سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق (2003–2004) ، إذ أقدمت سلطة الائتلاف المؤقتة على سلسلة من الإجراءات الاقتصادية ذات طابع تحويلي، شملت إصدار قوانين تهدف إلى تحرير الاقتصاد العراقي وفتحه أمام رؤوس الأموال الأجنبية . قد رافق تلك الإجراءات غياب إطار رقابي عراقي فعّال، مما جعل نتائجها محل نقد من حيث التأثير على العدالة الاقتصادية والاستقلال المالي .

وقد اعتمد البحث على مجموعة مهمة من المصادر و المراجع و البحوث و المقالات و غيرها، منها كتاب صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث 1951 – 2006 ، كذلك كتاب بصمات الفوضى ارث الاحتلال الأميركي في العراق ، و كتاب زينب احمد القيسي، برامج الإصلاح الاقتصادي بين وصفات المنظمات الدولية و متطلبات التنمية ، فضلا عن بحث محمد حسين رشم وآخرون ، الزراعة و الموارد المائية ، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011 ، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية . وغيرُها من المصادر الأخرى. عسى أن وُفقنا وما التوفيق إلا من عند الله .

1- **الواقع الاقتصادي للعراق قبل الاحتلال الأميركي عام** 2003.

كان الاقتصاد العراقي قريب من اقتصاد الدول النامية قبل الاحتلال الأميركي، اذ اعتمد على التنمية الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، من خلال إقامة مشاريع اقتصادية اعتمدت على

التخطيط السليم بهدف القضاء على الأزمات الاقتصادية التي واجهة الدول النامية آنذاك، مثل الفقر والبطالة، والعمل على تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة من خلال تطوير المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، وتطلب ذلك بناء البنى التحتية التي تسهم في تقدم البلدان، إلا أن ذلك واجهة تحديات نتيجة لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية التي تبنتها اغلب الدول النامية، بالإضافة إلى التباين الحضاري بينها، و في هذا الصدد يكون من الصعب تحديد النموذج الاقتصادي الملائم للتنمية في أي بلد دون فهم خلفية تطور ذلك الاقتصاد خلال العقود القليلة الماضية[1]، تبدأ خطط التنمية الاقتصادية وبرامجها من خلال رؤية واضحة لتحديد ندرة المواد ونمط استخدامها، بالإضافة إلى فهم البيئة المؤسسية التي تعمل ضمنها والسياسات التي تحكم العلاقات بين مكوناتها، حيث تحدد تلك البيئة مؤشرات توزيع الإنفاق على مكونات الناتج المحلي الإجمالي ونمط توزيع الفائض الاقتصادي بين رأس المال، والأجور[2].

الحديث عن التنمية في العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام 1921 وحتى ثورة 1958 يمكن أن يُعتبر محدودا من حيث الشمولية والعمق، فخلال تلك المدة، كل ما تحقق من تطور اقتصر على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مثل إنشاء بعض المشاريع الصغيرة أو تحسين بعض البنى التحتية، ولكن لم يكن هناك تخطيط استراتيجي أو برامج تنموية متكاملة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة على المدى البعيد، يمكن القول أن العراق كان يفتقر إلى الرؤية الواضحة التي تنظم مسار التنمية، مما جعل تلك الانجازات تطوراً تدريجياً أكثر من كونه تحولاً جذرياً، إلى جانب ذلك، شهدت تلك المدة العديد من التحديات الداخلية والخارجية، مثل تأثيرات التوجهات البريطانية، الصراعات السياسية، والتقلبات الاقتصادية التي كانت تعيق القدرة على تحقيق تنمية مستدامة، لذا فان الفترة حتى العام 1958، رغم ما شهدته من خطوات تنموية جزئية، كانت تفتقر إلى التخطيط العلمي والرؤية الشاملة التي تُعد ضرورية لتحقيق التنمية الحقيقية[3]، ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921 وحتى عام 1958، كان النزاع بين ملاك الأراضي الجدد من شيوخ العشائر من جهة والفلاحين من جهة اخرى قد يشكل أحد أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة العراقية، فمع بداية النظام الملكي، كانت الأراضي الزراعية تتركز بشكل كبير في يد فئة قليلة من ملاك الأراضي، وغالباً ما كانوا من شيوخ العشائر أو النخب السياسية والاقتصادية، في الوقت الذي تعرض فيه اغلب الفلاحين الذي كانوا يشكلون غالبية السكان،، لاستغلال شديد، فقد كان المُلاك يسيطرون على معظم الفائض الاقتصادي، الناتج عن إنتاج الحبوب، في حين إن الفلاحين كانوا ملزمين بدفع جزء كبير من إنتاجهم كمستحقات للملاك لقاء القروض التي كانوا يحصلون عليها لشراء البذور والمواد الغذائية اللازمة لمواصلة الإنتاج الزراعي، وبالإضافة إلى ذلك كانت ملكية الأراضي توفر لهم الريع الذي كان يستخدم لتغطية نفقات السيطرة على

المياه وتوفيرها للزراعة، ذلك الوضع أدى إلى انتشار الفقر بين الفلاحين، وكان العديد منهم مضطراً للهجرة إلى المدن الكبرى مثل بغداد بحثاً عن فرص عمل أفضل. مع بداية الخمسينات، بدأت الحكومة العراقية في العمل على توجيه الإيرادات النفطية المتزايدة نحو إقامة مشاريع تنموية في المدن، مما أسهم في تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في بعض المدن، مع ذلك لم يطرأ تحسين جوهري على وضع الفلاحين في الريف العراقي في تلك الفترة، حيث استمر النزاع بين الفلاحين والملاك دون حلول جذرية، وازدادت التوترات الاجتماعية بسبب استغلال الفلاحين وغياب السياسات الزراعية التي تضمن العدالة الاقتصادية[4]، مثلما شهدت السياسية العراقية في الجانبين الخارجي والاقتصادي تغييرات جذرية بعد ثورة 14 تموز 1958، إذ قرر العراق تأكيد استقلاله من خلال الانسحاب من المنطقة الإسترلينية وحلف بغداد العسكري، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، كما تم سَن قانون الإصلاح الزراعي وتوسيع الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى تأميم أكثر من 95بالمائة من المساحات التي كانت تحت سيطرة شركات النفط، مما أتاح بناء صناعة نفطية قوية وزيادة دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي، تلك التغيرات وضعت الأسس لسياسات حقبة الجمهورية الأولى[5]، فبعد انقلاب عام 1963 واصل الانقلابيون، تنفيذ الخطة الاقتصادية التفصيلية التي وضعها عبد الكريم قاسم، بالإضافة إلى صياغة خطة اقتصادية خمسية جديدة للمدة من 1965 – 1969، وقد أكدت على إن العراق دولة اشتراكية، أسهمت المتغيرات ومنها ارتفاع أسعار النفط في توفير ظروفاً ملائمة لدعم الاقتصاد ومنح فرص تنموية جديدة، مثلما أسهمت العائدات الضخمة من النفط في تمكين الحكومة العراقية من زيادة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والتي زادت نسب ارتفاع جميع المؤشرات الاقتصادية إلى مستويات غير متوقعة وغير مسبوقة،وقد كان الازدهار الاقتصاد يفي تلك للمدة مدعومًا بشكل رئيسي من الزيادة الكبيرة في عائدات النفط، وبالتالي،فإنأ يتراجع في عائدات تلك الصادرات،بغض النظر عن أسبابه، سيؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، وذلك ما حدث فعلاً للاقتصاد العراقي مع اندلاع الحرب عام 1980[6]، إذ كان للحرب تأثير على المنشات النفطية حتى أن الكثير من أنابيب نقل النفط قد أصابها الضرر مما أسهم في تراجع نسب التصدير وتعطيل مستويات الإنتاج ولا سيما خلال المدة من 1980 إلى 1988 وكان لإغلاق الموانئ العراقية على الخليج العربي أجبر العراق على اللجوء إلى طرق برية عبر الكويت والأردن وتركيا ، مما زاد من تكلفة استيراد السلع كما يظهر أثر آخر مهم للحرب في النضوب التدريجي للاحتياطات من العملات الأجنبية وزيادة الاعتماد على قروض الموردين الأجانب،ثم لاحقاً على الديون الأجنبية طويلة الأجل،علاوة على ذلك،قامت الحكومة بسحب احتياطياتها الأجنبية ، وقدمت السعودية والكويت مساعدة مالية سخية،خاصة في المرحلة الأولى من الحرب[7].

بعد اجتياح العراق للكويت عام 1990، مر الاقتصاد العراقي بمرحلة من التدهور الشديد بسبب العواقب السياسية والاقتصادية التي تلت تلك الحرب، أبرز تلك العواقب كان الحصار الاقتصادي الدولي الذي فُرض على العراق من قبل الأمم المتحدة بدعم من الدول الاستعمارية الكبرى والتي تقف في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وقد جلب ذلك الحصار اللانساني أضرار كبيرة للمجتمع العراقي وقاد إلى أحداث حالة من التدهور الشديد للاقتصاد العراقي والذي زاد سوء بعد حرب الخليج الثانية[8]، ومن الملاحظ إن الاقتصاد العرقي كان يميل بعيد عن اقتصاد السوق، وكان الاقتصاد العراقي قائماً على أنموذج اقتصادي يعتمد بشكل كبير على القطاع العام، حيث كانت الدوافع تلعب دوراً محورياً في التخطيط الاقتصادي وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، وكانت الدولة مسؤولة عن دعم السلع الأساسية للمواطنين، بما في ذلك المواد الغذائية، وكان من الصعب على العراق الاستمرار في سياسة الدعم الواسعة للسلع الأساسية، مما أضاف عبئاً مالياً إضافياً على الدولة، ومع تدهور الاقتصاد بسب الحصار الاقتصادي، ازدادت صعوبة التمويل في الوقت الذي راح فيه المسؤولون يعملون على دعم القطاع الخاص في إطار تخفيف عن الدولة وتحقيق بعض التنوع الاقتصادي، من خلال التفكير في إعادة هيكلية بعض الصناعات التحويلية وتحويلها إلى القطاع الخاص، بهدف تقليل الضغط المالي على الحكومة وتنمية القطاع الخاص في ظل وجود اللجان التفتيشية الدولية التي أقلقت الواقع السياسي للعراق وأثرت سلباً في الاقتصاد آنذاك، وعلى الرغم من كل تلك المحاولات لإنعاش الاقتصاد لم تكن كافية لتفادي التداعيات الخطيرة التي قادت إلى حرب عام 2003 واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الحرب التي أدت إلى أحداث دمار واسع طال قطاعات عديدة، منها الصناعي والزراعي وزاد من معانات الشعب ورفع من معدلات الفقر والبطالة[9].

2- احتكار سلطة الائتلاف المؤقتة في تشكيل السياسات الاقتصادية والمالية للعراق 2003 -2004.

كان التحول نحو اقتصاد فعال في العراق بعد فترة طويلة من الحروب والصراعات قد شكل بالفعل تحدياً صعباً لازم ضرورة معالجة أثار الحروب والعقوبات الاقتصادية فضلاً عما جرى من نهب وتخريب طالت اغلب المنشآت الاقتصادية بعد عام 2003، الأمر الذي شكل صعوبة واضحة أمام إعادة الوضع الاقتصادي إلى وضعه الحقيقي وتحقيق تنمية مستدامة واستقرار سعت السلطات الأميركية المحتلة إلى تحقيقها بما يتماشى ومبادئ الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة، إلا إن تلك المساعي اصطدمت بتحديات داخلية أثرت سلباً في الاقتصاد والاستثمار آنذاك[10]، والمعروف إن اقتصاد العراق هو اقتصاد ريعي اعتمد على الإيرادات المتأتية من النفط لتغطية النفقات العامة، والواضح أن استحواذ

الولايات المتحدة الأميركية على ذلك المورد الذي نظر إليه على انه لا ينضب قد زاد من الفوضى في البلاد وعقد التوجهات السياسية آنذاك مما أنتج مشاكل اقتصادية جديدة أعاقت بناء اقتصاد فعال في البلد[11].

خضع العراق بعد الاحتلال عام 2003 إلى عدد من القرارات الخارجية اشترك فيها المحتل مع الأمم المتحدة، وكان من بين تلك القرارات ما خصت السياسية النقدية والمالية ووضعت أهدافاً طموحة لعملية إعادة إعمار وبناء اقتصاد حر قائم على أسس اقتصاد السوق، ومع ذلك لم يكن هناك برنامج محدد وواضح المعالم لتحقيق تلك الأهداف، بل كانت هناك قرارات وإجراءات اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة تحت إشراف الحاكم المدني بول بريمر **(paulBramer)** [12]،، استهدفت تحويل الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد سوق ووقف تدهوره، كما واعتمدت سلطة الائتلاف على أسلوب العلاج **(بالصدمة)** وهو نهج تستخدمه الحكومات أو المؤسسات الاقتصادية لتنفيذ تغييرات جذرية وسريعة بهدف معالجة الأزمات أو تحسين الأداء الاقتصادي ومن الأمثلة الشهيرة على الإصلاح الاقتصادي بالصدمة هي التجربة التي خاضتها بعض الدول في فترات انتقالية، مثل التجربة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو الإصلاحات الاقتصادية في دول أميركية لاتينية خلال الثمانينات، وتركزت الإصلاحات بشكل خاص في العراق على القطاع المصرفي وتعزيز استقلالية البنك المركزي[13]، على الرغم من تدهور البُنية التحتية، استمرت سلطة الائتلاف المؤقتة في تنفيذ خططها الرامية إلى تحويل الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد حر، ورغم التحذيرات العديدة التي وجهها عدد من الاقتصاديين ضد تلك الخطط، مثلما حذرَ بعض الاختصاصيين من أتباع نهج الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي اعتمدها الاتحاد السوفيتي والمعروفة ب" **المعالجة بالصدمات** " إلا إن سلطة الائتلاف المؤقتة قامت بتطبيق العديد من الإصلاحات الجذرية في العراق[14]، وكانت التصرفات الأميركية بعد الاحتلال إلى تدمير منهجي لاقتصاد العراق، وكانت التصرفات الأميركية بعد الاحتلال تهدف إلى تدمير منهجي لاقتصاد العراق، مستفيدة من الفوضى التي اجتاحت البلاد وانهيار المؤسسات الاقتصادية، لذا قامت سلطة الاحتلال بعد الحرب عام 2003 بإصدار مجموعة من القرارات والقوانين التي كانت في جوهرها إجراءات إصلاحية تم تطبيقها في منتصف التسعينات على اقتصاديات دول أوروبا الشرقية وقد افترض إنها قابلة للتطبيق في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، كان يُعتقد على نطاق واسع إن تلك الإجراءات والقوانين ستساهم في تغيير الاقتصاد العراقي وجعله من أكثر الأنظمة الاقتصادية انفتاحاً في المنطقة العربية، مع ذلك، أظهرت الوقائع أن تلك الإصلاحات كانت تعكس في أفضل الأحوال، توجهات مجموعة سياسية محافظة في الولايات المتحدة الأميركية وليست برنامجاً اقتصادياً يمكن أن ينقذ العراق من أزمته[15].

من هنا ارتهن القرار الاقتصادي بيد سلطة الاحتلال حتى عانى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من فقدان السيطرة على القرار الاقتصادي الوطني، نتيجة الظروف التي مر بها العراق في تلك المدة، والتي تمثلت بوجود القوات الأميركية، بالإضافة إلى ذلك، كان للمتغير الأميركي تأثير كبير على توجيه سياسة العراق، فقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية العملية الاقتصادية في العراق من خلال دورها المؤثر في تشكيل العلاقات الاقتصادية للعراق مع العالم الخارجي[16]. كانت سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولة عن وضع الاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية للعراق، بالإضافة إلى العلاقات مع الوكالات متعددة الجنسيات والدول المانحة، ولم يكن للعراقيين سوى الانتظار لما تأول أليه المتغيرات وإتباع مجموعة السياسات الاقتصادية التي راح المحتل يعمل على تحقيقها مثل الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية واستقلال البنك المركزي، كانت معقولة إلى حد كبير، ومع ذلك، فان الطريقة السرية والأُحادية التي تم بها وضع تلك السياسات قد أثرت سلباً على الرغبة في قبولها، وفي اجتماع **لمجلس الحكم العراقي**[17] الذي عقد في الرابع من أيلول 2003، عبر بول بريمر عن استيائه من قيام الوزراء العراقيين بالتجوال في أنحاء العالم للقاء المانحين الدوليين، في محاولة لجمع الأموال اللازمة لتلبية احتياجات إعادة أعمار العراق في وزاراتهم وقال إن البلبلة التي حدثت قد تعرقل عمل سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد تكون عائقا أمام النهج الدقيق الذي تم وضعه بعناية للتواصل مع المانحين الدوليين لمساعدة العراق، كان ينظر إلى العراقيين على إنهم غير قادرين على فهم التعقيدات الموجودة في علاقات المانحين أو في أصلاح قطاع الاقتصاد، وان تدخلهم في العملية لن يؤدي إلا إلى خلق المزيد من المشاكل[18]، في هذا السياق أوضح يونادم كنا، عضو مجلس الحكم العراقي، أن مجلس الحكم لم يكن شريكاً فعلياً في السلطة مع الائتلاف المؤقتة، بل كان دوره محدودا للغاية ولم يتطرق إلى القضايا المالية أو السياسات الاقتصادية للبلاد، كما أشار إلى أن الائتلاف كان يعتمد بشكل رئيسي على الخبراء والمستشارين المرتبطين بالاحتلال الأميركي، فضلاً عن بعض الخبراء في وزارتي المالية والتخطيط العراقيين، ولم يكن لمجلس الحكم ميزانية مستقلة أو أموال متاحة له لاستخدامها في الأمور المالية، باستثناء بعض المبالغ التي كانت تُخصص من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة لتغطية نفقات المجلس، مثل رواتب الأعضاء وتكاليف الحماية والضيافات، لم يكن هناك ميزانية خاصة للمجلس بل كان يعتمد بشكل كامل على سلطة الائتلاف المؤقتة في ذلك المجال .

كانت جميع أموال العراق في صندوق تنمية العراق، كانت تحت إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة[19]، وقد بين عضو مجلس الحكم حميد مجيد موسى أن لمجلس الحكم نقاط ضعف فقد أثرت الظروف الموضوعية السلبية على أدائه، وأبرزها محدودية الصلاحيات وازدواجية السلطة وتركيزها في يد المُحتل، كما كانت هناك نواقص وضعف المُبادرة، بالإضافة إلى عدم وجود نظام فعال لمتابعة تنفيذ

القرارات، وغياب التخطيط المُنظم في نشاطاته وأعماله، وان دور مجلس الحكم العراقي في اتخاذ القرارات الاقتصادية محدوداً وغير حاسم، على الرغم من محاولاته لتصحيح بعض القرارات التي اتخذها سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد أشار عضو مجلس الحكم، حميد مجيد موسى، في احد الاجتماعات إلى أن شخصاً مقرباً من الرئيس الأميركي جورج بوش الابن يُدعى " توماس فولي " حضر مع بول بريمر الحاكم المدني لطرح تصورات اقتصادية على مجلس الحكم، وقد اقترح " فولي " إن الحل الأنسب للعراق هو خصخصة الاقتصاد وتخلص من القطاع العام، مما أثار صدمة بين أعضاء المجلس، حيث اعتبروا أن تطبيق الخصخصة سيكون صعبا نظرا لخصوصية الاقتصاد العراقي، فقد تم تنفيذ الخصخصة في دول جنوب شرق أسيا وبريطانيا لان اقتصاديتها تتناسب مع النموذج الرأسمالي، بينما يختلف الاقتصاد العراقي بشكل كبير، لذا لا يمكن تنفيذ الخصخصة بشكل كامل وفوري، وعندما طرح ذلك الرأي خلال اجتماع المجلس برئاسة احمد الجلبي رئيس اللجنة الاقتصادية، تم رفض الاقتراح بشكل قاطع من جميع الأعضاء بغض النظر عن توجهاتهم الاقتصادية (رأسمالي، إقطاعي، اشتراكي، ليبرالي،) حيث تم رفض فكرة الخصخصة[20].

ومن المفيد أن نشير إلى أن اتخاذ الخصخصة السريعة والفوضوية طريقاً للاقتصاد العراقي قد يؤدي إلى تدمير البلد، وإذا كان من الضروري تنفيذ الخصخصة، فهناك بعض القطاعات التي يمكن أن تشملها، بينما يجب أن تبقى القطاعات الأساسية مثل النفط بعيدا عنها وتحت السيطرة الحكومية، وكما ينبغي وكان مجلس الحكم يسعى إلى عرقلة الإجراءات الاقتصادية الليبرالية غير المدروسة، وذلك يُعد نقطة ايجابية لصالح مجلس الحكم على الرغم من محدودية صلاحياته، نتيجة لتلك المواقف، نشأت مشاكل بين مجلس الحكم والحاكم المدني بول بريمر[21]، وعلى من ذلك أشار الدكتور عادل عبد المهدي العضو المناب للسيد عبد العزيز الحكم في مجلس الحكم انه لم تكمن هناك وجهة نظر موحدة لدى جميع أطراف مجلس الحكم فالبعض كان يحمل أفكارا اشتراكية وغيرهم يحمل أفكار ليبرالية وآخرين لهم رؤى إسلامية، لكن الزخم العام الاتجاه نحو اقتصاديات السوق ومحورية اقتصاد الدولة وتنشيط القطاع الخاص وحمايته[22]، وعُدت إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق من القضايا البارزة، إذ لم تترك الأحداث التي شهدها العراق بعد عام 2003 على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فرصة إلا وكان التركيز الرئيسي فيها على التحول نحو اقتصاد السوق، وقد بدأت سلطة الائتلاف المؤقتة الحاكمة في اتخاذ خطوات سريعة نحو إصلاح البُنى التحتية القانونية للقطاع المالي، وبناء مؤسسات سوق المال، وفق رؤى اعتقدت أنها ستسهم في تسهيل انتقال الاقتصاد الريعي المركزي إلى أنموذج اقتصاد السوق على اقل تقدير[23]، إذ وكان هناك خطة اقتصادية لسلطة الاحتلال الأميركي وفي ذلك الصدد أشار بول بريمر الحاكم المدني، إلى انه من اجل ازدهار العراق، يجب تغيير هيكله الاقتصادي، وأوضح إن

النمو الاقتصادي سيتوقف على إنشاء قطاع خاص نشط، كما حدد بريمر النموذج التنموي الذي سيتم تطبيقه، والذي يتطلب ثلاثة شروط هي :

أولا: إعادة توزيع شاملة للموارد والأفراد والأشخاص بإبعادهم عن سيطرة الدولة وتحويلهم إلى القطاع الخاص .

ثانيا: تعزيز التجارة الخارجية .

ثالثا: حشد رأس المال المحلي والأجنبي .

كما وميز بريمر بين الإجراءات التي يجب اتخاذها على المدى القصير وتلك التي تتعلق بالمدى الطويل، ففي المدى القصير، يشير إلى ضرورة مراعاة إي خطة اقتصادية للعراق للآثار الناتجة عن الصراع الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد" مثلما يحدد بريمر هدفه الرئيسي في تلك المرحلة، من خلال التعاون مع العراقيين لوضع بلدهم على المسار الاقتصادي الصحيح ، أما على المدى البعيد فيطرح بريمر مفهوم التنمية المستدامة ، مشددا على أن الأمر لا يقتصر على إعادة بناء المباني الحكومية أو أصلاح الأنابيب المتضررة ، بل يتطلب تأسيس نمط جديد من النمو الذي يستلزم " **تحولاً عن سوء الإدارة والإهمال والبنية الصناعية الاستالينية التي استمرت لثلاثة عقود** "، ويبدأ بريمر في نقد النموذج التنموي الذي اعتمده النظام السابق، إذ كان يتم توزيع رأس المال بناء على أساس بيروقراطي وسياسي، وليس استجابة لقوى السوق[24]، ولذلك هدفت على أساس بيروقراطية وسياسية، وليس استجابة لقوى السوق، ولهذا تهدف السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها في العراق من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام 2003 إلى أنشاء اقتصاد سوق حر بعيداً عن تدخل الدولة، وذلك لاستعادة الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، وتحقيق معدل نمو مرتفع، ومع ذلك، على الرغم من كل تلك الظروف لم يتحقق أي من تلك الأهداف بسبب التحول المفاجئ (**الصدمة**) وما نتج عن الانفتاح غير المنضبط وانعدام الأمن والاستقرار السياسي، التي تسببت في استشراء الفساد الإداري والمالي في جميع مؤسسات الدولة فضلا عن ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة في العراق[25].

رافقت الإدارة في العراق سلوكيات اقل ما يقال عنها بانها ألحقت الأذى والإضرار بالبلاد وخلقت تداعيات وعاهات إن صح الكلام يطول علاجها مثلما تسببت سياسة المحتل وإجراءات بريمر في خلق تنافر سياسي وعنف اجتماعي وعدم رضا عند الكثير من العراقيين، وكان واضحاً إن إجراءات المحتل كانت فوقية ونضرت إلى العراقيين من منظار ضيق، وكان من ابرز الاختلالات الناتجة عن قرارات سلطات الاحتلال هو القرار المفاجئ بالتحول القسري إلى اقتصاد السوق، وقد صاحب ذلك التغيير فوضى واختلال في الأمن، بالإضافة إلى الاضطرابات الناتجة عن ذلك التحول المفاجئ، فضلاً عن قرارات الخصخصة التي لم تكن مدروسة، بشكل كافي وبدون استشارة الاقتصاديين العراقيين حتى

انفردت سلطة الائتلاف في رسم السياسة الاقتصادية للعراق بعد العام 2003[26]، وشكلت القرارات الثلاثون المتعلقة بالاقتصاد، التي أصدرها بول بريمر، محوراً رئيسياً في تلك الاختلالات، وقد أدت تلك القرارات إلى ظاهرة الإغراق السلعي، مما تسبب في اختفاء السلع المحلية وإغلاق المصرف الصناعي، في الوقت الذي أعاق نشاط المصانع التي لم تعد تجد من يقرضها، كما شهد القطاع الزراعي تراجعا حادا كاد إن يؤدي إلى انقراض دوره بالكامل، بالإضافة إلى ذلك، منح قانون الاستثمار الفرصة لسحب العديد من رؤوس الأموال العراقية وإرسالها إلى الخارج والتي لم تخضع للضرائب، مع استملاك 100% من أصول العديد من المؤسسات الدولة التي خصخصتها[27].

تولت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق جميع المسؤوليات المتعلقة بالقرارات الاقتصادية والسياسية، وغالباً ما اتخذت قراراتها بشكل منفرد، حيث لم تشرك حليفتها بريطانيا في المناقشات حول السياسة النفطية أو كيفية إنفاق موارد صندوق تنمية العراق، يعود ذلك إلى أن معظم الموارد قد وفرتها الولايات المتحدة للسلطة الائتلاف، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بكيفية استخدام موارد صندوق التنمية، الذي منح القرار 1483 سلطة الائتلاف المؤقتة صلاحية إدارته، وقد أصدرت اللائحة التنظيمية رقم (2) من قبل سلطة الائتلاف برئاسة بريمر، التي وضعت صندوق التنمية تحت سيطرة الولايات المتحدة الأميركية، كما تم إنشاء البنك المركزي العراقي كهيئة مستقلة في تموز 2003، مما شُكل مفاجأة للملكة المتحدة البريطانية، على الرغم من مشاركة مسؤولين من وزارة الخزانة في ترتيبات طباعة العملة العراقية الجديدة وإعداد الميزانية بعد الاحتلال.

يتضح مما سبق إن دور المملكة المتحدة، الحليف الرئيسي للولايات المتحدة، كان محدوداً أو شبه غائب[28]، وان المحتل الأميركي هو من يحدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية وينفذها وفقاً لمصالحه، مما يضمن رؤيته لمنطقة الشرق الأوسط في إطار الاستراجية الأميركية الشاملة، ولم يكن التغيير في العراق ناتجاً عن تفاعل عوامل داخلية فقط، بل كانت للعوامل الخارجية دور بارز في ذلك، لذا، لم يكن قرار الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق ناتجاً عن رؤية عراقية خالصة، بل جاء نتيجة لضغوط من الدائنين من الدول ومنظمات دولية، وتعتبر السياسة الاقتصادية أحد الأركان الثلاثة المتكاملة والمتداخلة للسياسة الأميركية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة في العراق، وتستند تلك السياسة إلى رؤية إستراتيجية شاملة للمنطقة، التي تُعد ساحة عمل واحدة لمخطط متكامل[29].

حدد مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أركان ثلاثة للسياسية الأميركية في العراق هي : أولاً، الركن الأمني العسكري، ثانياً، الركن الاقتصادي السياسي والاجتماعي، ثالثاً، الصلح العربي _ الصهيوني، إي إن السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي تمارسها الولايات المتحدة الأميركية في العراق، هي في خدمة الأمن الأميركي بمعناه المتكامل، ولإبقاء الهيمنة والتفوق الصهيوني المُطلق في الشرق

الأوسط[30]، وعليه وضعت الحكومة الأميركية أهدافاً مباشرة تكاد تكون شبه مستحيلة لإعادة إعمار الاقتصاد العراقي وتحويله إلى اقتصاد حر،

ولكنها واجهت تحديات أهمها : العملية التي تم من خلالها تحويل الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق تتطلب إعادة بناء جوانب تعاني من اختلالات عميقة ومتراكمة، على الرغم من إن البنية التحتية لم تكن مؤهلة لذلك، ووسط تحذيرات بعض الاقتصاديين من تقليد الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي اتبعها الاتحاد السوفيتي والمعروفة ب " المعالجة بالصدمة "، استمرت سلطة الائتلاف في تنفيذ خططها، في العراق، لم يكن جيش الاحتلال مهتم بأعمال الاحتلال السلب والنهب التي جرت خلال الاحتلال، إذ أشار بيتر ماكفرسون (**peter Macpherson**)، كبير مستشاري بول بريمر، إلى انه شهد العراقيين يستولون على ممتلكات الدولة، مثل السيارات والمعدات الحكومية، ولم يكن ذلك يزعجه، لان مهمته كانت مرتبطة بأسلوب المعالجة بالصدمة في العراق وتقليص دور الدولة بشكل جذري، وخصخصة أصول الدولة وبالتالي، كان أولئك " **الناهبون** " يسهمون في تسريع تنفيذ مهمته في العراق[31]، وقد عينت الولايات المتحدة الأميركية ماكفرسون (**المصرفي**) في العراق، حيث قام وزير المالية الأميركي، جون سنو (**Jon Snow**)، بتعين مسؤولين بارزين للإشراف على عملية إعادة بناء الاقتصاد العراقي، إذ تم تعيين ماكفيرسون الذي شغل منصباً رفيعاً في وزارة الخزانة الأميركية في أواخر الثمانينات، كمنسق مالي لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية في العراق، بينما تولى جورج ولف (**George wolf**)، منصب النائب له، وكان ولوف محام أول في وزارة الخزانة وفي حينها أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أن الرجلين سيساعدان العراقيين في إعادة بناء وزارة المالية، والبنك المركزي والنظام المصرفي في العراق[32]، كذلك تم إسناد مهمة تطوير القطاع الخاص في سلطة التحالف المؤقتة إلى (توماس فولي) (**Thomas foley**) هو شخص مقرب من الحزب الجمهوري وكان له دور مهم في الحملة الانتخابية للرئيس جورج بوش الابن، كان فولي متفائلاً بشأن إمكانية عودة الاقتصاد العراقي إلى الانتعاش، لكنه أكد على أهمية مكافحة الفساد في قطاع الأعمال العراقي، وأعرب عن أمله في تقديم اقتراح لمجلس الحكم العراقي خلال مدة تتراوح بين خمسة الى سبعة أشهر، يتعلق بخصخصة الشركات الحكومية، وأوضح انه سيقترح إنشاء هيئة عراقية للخصخصة تتولى مسؤولية تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، كان من المؤمل أن تشمل خطته حوالي 150 من أصل 200 شركة مملوكة للدولة في العراق، مع استثناء قطاع الطاقة والمؤسسات المالية، ومن بين القطاعات التي ستشملها الخطة شركات الاسمنت، الأسمدة، الفوسفات، الكيمياويات، الأدوية، صناعة إطارات السيارات، شركة الطيران، وبين فولي ان مهمتهُ كبيرة في العراق، إلا أنها ليست بحجم ما حدث في كتلة دول أوروبا الشرقية سواء من حيث عدد الشركات ونسبة قوة العمل التي تأثرت بالعملية، وحسب اعتقاد فولي إن

العراق من الممكن أن يتحول إلى اقتصاد " **رأسمالي مزدهر** "، ويجب سن مجموعة من القوانين التجارية مع ضرورة وجود نظام قضائي يضمن تنفيذ القوانين[33].

واجه موضوع الخصخصة الذي عرضتهُ سلطة الائتلاف في العراق انتقادات كثيرة وكبيرة، مما دفع توماس فولي إلى التراجع عن الفكرة ولو بشكل مؤقت، إذ أفاد توماس فولي **(مدير تطوير القطاع الخاص في سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق)**، إن عملية خصخصة القطاع العام العراقي قد تستغرق عدة سنوات، وأكد إن الحكومة العراقية هي المسؤولة عن تحديد توقيت تلك العملية، التي أثارت الكثير من الانتقادات عند الإعلان عنها، وأكد أيضا إن عملية الخصخصة عملية طويلة وتستغرق عملية نجاحها سنوات قبل إتمام إي عملية خصخصة ملموسة، وأن معظم تلك الأعمال سينتهي بها المطاف في أيدي العراقيين، وذكر فولي أيضا إن خطته للخصخصة قيد المناقشة مع مجلس الحكم وإنها تتضمن إقامة وكالة عراقية شبه مستقلة على غرار الوكالات التي أنشئت في أوروبا الشرقية، وقال إن ذلك سيضمن نزاهة العملية وشفافيتها، أما فيما يخص الشركات العسكرية الخمسين **(هيئة التصنيع العسكري)**، أشار فولي إلى انه تم بالفعل إحالة الإشراف على نحو ثماني شركات منها إلى الوزارات، بينما تم تدمير الشركات الأخرى[34]، وفي ذلك السياق عُقد اجتماع هام بين بول بريمر ومجلس الحكم العراقي، في أواخر تشرين الأول 2003 حضره وزراء مجلس الحكم إن صح التعبير، وقد اتفق الجميع بالإجماع على عدم المشاركة في خصخصة الشركات المملوكة للدولة العراقية أو في خصخصة البنية التحتية التي يمتلكها القطاع العام،، في الاجتماع ذاته تحدث حيدر العبادي أول وزير للاتصالات بعد سقوط النظام موجهاً كلامهُ إلى بول بريمر، بشأن الخصخصة مشيرا إلى إن الوزراء وأعضاء مجلس الحكم لا يملكون تفويضاً ببيع أي شركة أو مصنع تابع للدولة وان الخصخصة مسألة كبيرة وعليه يجب تأجيل العمل بتلك المسألة لحين الاستقرار وبوجود حكومة عراقية . وكان محمد توفيق رحيم وزير الصناعة والمعادن أكثر صراحة حينما ذكر بأنه لن يقوم بأتخاذ أية قرار غير قانوني[35].

رفض مجلس الحكم فكرة الخصخصة بعد أن وجد إن من بين توجهاتها بيع الشركات المملوكة للدولة للقطاع الخصخصة، حيث أن الخصخصة تعني بيع الشركات المملوكة للدولة للقطاع الخاص دون مراعاة الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كان يمر بها العراق، كما انه لا يمكن تطبيق نموذج اقتصاد السوق الأميركي والبريطاني على العراق بشكل حرفي، فكل تجربة لها خصائصها وظروفها الخاصة، على سبيل المثال تعرض العراقيون لأشد أنواع الاضطهاد السياسي، وربما الأسوأ اقتصاديا، في الوقت الذي يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة ويتميز بجغرافية سياسية واقتصادية فريدة، فضلاً عن الأراضي الزراعية الخصبة والإمكانات السياحية الكبيرة، الأمر الذي أخذهُ بالحسبان قبل الركون للخصخصة الاقتصادية[36]، وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى الذين يدعمون مسألة

الخصخصة ويبررون توجهاتها فهل يمكن الإجابة على السؤال الذي يطرح نفسه في الساحة السياسية وهو من الذي يستطيع شراء المعامل والمصانع والشركات التي تعرض للبيع في ظل وجود الخصخصة ؟ وللإجابة على السؤال يمكن أن نحدد ثلاثة فئات تستطيع فعل ذلك وهي : الأغنياء وبعض رموز النظام السابق ممن اغتنوا في ظل معانات الشعب آنذاك أو التجار الذين جمعوا ثرواتهم أيام الحصار الاقتصادي على العراق والذي دام بحدود ثلاثة عشر عاماً، أو أصحاب الشركات ومنهم الأجانب القريبين من السلطات الأميركية والتابعين بشكل مباشر لسلطة الاحتلال، ويمكن تخيل حالة الوضع العراقي إذا ما خضع الاقتصاد في المرحلة الانتقالية لأي جهة أو فئة من تلك الفئات، ومن المعروف إن خصخصة إي اقتصاد سيزيد من أعداد العاطلين ويسمح للشركات والتجار من شراء مل والشركات بأسعار منخفضة بسبب غياب المؤسسات العراقية الرقابية القادرة على تقييم أسعار المعامل وفرض شروط وطنية، وبالتالي إذا تم تطبيق الخصخصة كما اقترحها الأميركيون، فأن ذلك يعني تدمير الاقتصاد العراقي وتسليمه بالكامل للسيطرة الأميركية، وإنها وفق الرؤيا الأميركية تعني تطبيق سياسة لا تلائم العراق ومجحفة وتسهم في زيادة معانات شعبه[37]، ويرى الباحث لم يتمكن سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم من التوصل إلى صيغة توافقية خلال مناقشاتهم، مما حال دون التقدم في عملية خصخصة القطاع العام .

وجد بعضهم إن الاقتصاد العراقي بعد التغيير واجه صعوبات وتحديات أقلقت المسؤولين وزادت من التفكير لإيجاد حلول ناجعة قد تضع الاقتصاد على جادة السلام، في ذلك الصدد ظهرت رؤيتان دعت الأول إلى ضرورة تبني الليبرالية الاقتصادية في ظل وجود خصخصة شفافة ومنظمة لمؤسسات الدولة التي تخضع للدعم الأميركي وتعمل لتنفيذ إصلاح اقتصادي شامل[38]، يعمل على إعادة هيكلية القطاع النفطي وخصخصته ويزيد من قدرة العراق على جذب رأس المال الأجنبي الذي قد يجد بالدعم الأميركي مجال للعمل والأمان[39]، فيما وجد أصحاب الرؤية الثانية ضرورة الحفاظ على القطاع العام لضمان استقرار المجتمع وحذر من التوجهات السياسية التي قد تربك التوجهات الاقتصادية وتزيد من معاناته مثلما أكدوا على ضرورة الانتظار حتى تشكيل حكومة وطنية وحتى ذلك الحين يجب الالتزام بالقانون الدولي الذي يمنع فرض إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسية، أما القطاع النفطي فإن خصوصيته واحتياج الشعب العراقي لموارده التي ينبغي لها أن توزع بعدالة لا تبيح أن يكون مسرحاً لسياسات الخصخصة[40]، وعليه كان أحد ابرز المعالم في الوضع الاقتصادي العراقي هو أن قرارات بول بريمر تماشت بشكل كبير مع سياسات صندوق والبنك الدوليين، ذلك التوافق لم يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية العراقية، إذ تم تطبيق البرامج بشكل حرفي كما حدث في دول أوروبا الشرقية، مما أتاح فرصة كبيرة لإهدار الأموال دون أي رادع، في محاولة لخلق بيئة اقتصادية تسهل عملية الانتقال دون

مراعاة خصوصية الوضع العراقي، من المعروف أن الاقتصاد العراقي اقتصاد حرب مدمر بالكامل، ويعاني القطاع الخاص العراقي من ضغوط كبيرة، مما يجعله غير قادر على منافسة القطاع الخاص الأجنبي، مما أدى إلى حدوث خلل واضح في بيئة الاقتصاد الداخلي أمام التحديات الخارجية وحتى الداخلية[41]، وفي ذلك السياق اتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق عدد من القوانين والقرارات التي أدت إلى تحول كبير في النظام الاقتصادي العراقي بما يخدم توجه الولايات المتحدة الأميركية[42].

3- أهم الإجراءات الاقتصادية والقرارات التي قامت بها سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق 2003 - 2004 .

وضعت سلطة الائتلاف المؤقتة أهدافاً طموحة تبدو مستحيلة لإعادة إعمار الاقتصاد العراقي وتحويله إلى اقتصاد حر، ومع ذلك، واجهت تحديات رئيسية أبرزها : الطريقة التي حددتها للانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، والحاجة إلى إعادة بناء جوانب الاقتصاد العراقي الذي عانى من اختلالات عميقة ومتراكمة، والمقصود" **بالاختلالات العميقة** " تلك التغييرات أو المشاكل الجذرية أو الأساسية في شيء ما، سواء كان ذلك في نظام أو هيكل أو فكرة أو حالة معينة، قد تشير إلى اضطرابات كبيرة تؤثر في الأسس أو المبادئ التي يقوم عليها الشيء أو الوضع، وتكون تلك الاختلالات، عميقة بمعنى أنها أثرت بشكل أساسي على كيفية سير الأمور أو تنظيمها[43]، كما واصلت سلطة الائتلاف تنفيذ خططها على الرغم من عدم جاهزية البُنية التحتية، ورغم تحذيرات بعض الاقتصاديين من تقليد الإصلاحات الاقتصادية الجذرية التي اتبعها الاتحاد السوفيتي سابقاً، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً **(المعالجات بالصدمة)** [44] (2)، وقد أصدر الحاكم المدني أكثر من ثلاثين قرارا تعلق بالشأن الاقتصادي، ويمكننا تحديد أبرز الإجراءات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق :

أ- بشأن تحرير تجارة العراق أصدرت سلطة الائتلاف المؤقت أمراً رقم 12 في 7 حزيران 2003 بهدف تعزيز السعي لدعم التجارة الدولية لخدمة ازدهار العراق وتطوير نظامه الاقتصادي الحر القائم على اقتصاد السوق وقد جاء ذلك الأمر انسجاماً مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483، حتى اشتمل ذلك الأمر على:

القسم الأول : تُعلق حتى نهاية عام 2003 جميع الرسوم والضرائب الكمركية والضرائب المفروضة على البضائع المستوردة ورسوم التراخيص وغيرها من الرسوم أو أي ضرائب مضافة مشابهة تفرض على البضائع الواردة إلى العراق والمغادرة له، كما تُعلق جميع القيود المفروضة على التبادل التجاري التي قد تنطبق على تلك السلع، ولن تقوم سلطة الائتلاف المؤقتة حتى نهاية 2003 بتحصيل أية رسوم على البضائع والسلع التي تدخل العراق أو تخرج منه، سواء عبر البر أو الجو أو البحر حتى نهاية[45]، إذ تبنت

سلطة الائتلاف بعد 2003 في العراق مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد العراقي من القيود السابقة وتعزيز التجارة الحرة وكان قرار تحرير التجارة يهدف إلى تسهيل حركة السلع والبضائع عبر الحدود وتقديم فرص جديدة للاقتصاد العراقي، وكان لذلك الأمر تبعات وتحديات كبيرة، إذ أدى إلى إغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية، وفتح الحدود بشكل واسع أدى إلى دخول كميات كبيرة من السلع والمنتجات الأجنبية إلى السوق العراقية، نتيجة لذلك، شهدت السوق العراقية ظاهرة الإغراق، مما أدى إلى تفوق الواردات العراقية على صادرته[46]، كما وفتح الحدود وغياب التعرفة الكمركية بعد 2003 إلى تدهور وتراجع في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد العراقي، مثلما تعرضت تلك القطاعات للمنافسة الشديدة من حيث السعر والكمية والنوعية وتعد تلك السياسية إحدى الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول المتقدمة لتصدير فائض أنتاجها إلى الدول النامية وتحويلها إلى سوق لتصريف بضائعها[47]، وقد ولد قرار سياسية حرية التجارة ظاهرة خطيرة على الاقتصاد العراقي، وهي ظاهرة الإغراق السلعي، عن طريق استيراد سلع وبضائع رديئة الصنع ومن مناشيء عادية، وهو ما أدى إلى اختفاء الصناعات المحلية الخاصة والعامة، وكان من المفترض أن تزداد نسبة التعريفة الكمركية على السلع غير المهمة، في المراحل الأولى للاعمار، بهدف الحد من تسرب العملة الأجنبية إلى خارج العراق، لكن سلطة الاحتلال لأسباب سياسية وأمنية، اعتمدت ذلك لتوفير مقبولية لدى الشعب العراقي[48]، على الرغم من تأثير تلك السياسات على الاقتصاد العراقي .

القسم الثاني: لا ينطبق التعليق المذكور في الجزء الأول،الرقم 1،على السلع والبضائع المدرجة في ملحق خاص يحظر تصديرها، كما هو موضح أدناه :

المواد الغذائية، والحيوانات، والبضائع المصنعة، فضلاً عن التحف الأثرية التاريخية .

المواد المحظورة والتي يخضع استيرادها لقيود :

استمر فرض شروط ورسوم الاستيراد على بعض السلع والبضائع التي تحددها وزارة التجارة، مثل السيارات الشخصية، بقى الحظر ساري المفعول على المجلات والأفلام التي تتعارض مع المعايير العامة، وعلى المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج وفقاً للالتزامات الدولية، ويستمر الحظر سارياً على بيع أو توريد الأسلحة والمعدات المرتبطة بها إلى العراق، وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483، باستثناء ما تطلبه سلطة الائتلاف المؤقتة[49]، ونتيجة لذلك القرار انفتح السوق العراقي على الأسواق العالمية بعد عام 2003، وأغراق بالسلع الزراعية، بعضها رديء الجودة وبيع بأسعار منخفضة، الأمر الذي دفع المستهلك إلى التوجه نحوها، بسبب الدخل المنخفض كما وصل التأثير السلبي على مجمل القطاع الاقتصادي، مثلما اثر سلباً على الإنتاج المحلي، بسبب عدم قدرة المنتج المحلي على التنافس مع المستورد لانخفاض اسعاره وارتفاع تكاليف المنتج المحلي . إن سياسية حرية

التجارة أثرت على القطاع الزراعي بشكل كبير جداً ودمرت الإنتاج الزراعي، وأدت إلى زيادة البطالة وهجرة الفلاح لأرضه[50].

نتيجة لما تقدم تم إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الزراعية من دول الجوار خصوصاً، بعد أن أصبح العراق مستورداً لكل المنتجات النباتية والحيوانية من الخارج مما دفع الكثير من المزارعين الى مغادرة أراضيهم صوب المدن، حتى عرفت ظاهرة تريف المدن ازداد وضوحها بعد سنوات وبالتالي انعكس ذلك في انخفاض الإنتاج الزراعي وتدنيه بشقيه النباتي والحيواني، مما عظم من خطورة مشكلة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للعراق[51].

ب-قرار رقم 30 في 8 /2003/9 بشأن إصلاح رواتب موظفي الدولة، إذ تم بموجه إلغاء نظام الرواتب القديمة والعمل على رفع رواتب موظفي الدولة، والمتقاعدين وقد أدى ذلك القرار إلى تحسين الوضع المالي لشريحة واسعة من المواطنين فضلاً عما عكسه ذلك القرار من مبادرة لإسكات شريحة مهمة ومؤثرة آنذاك أو تحييدها على اقل تقدير، إلا أن ذلك التوجه فسره بعضهم بأنه زاد من نسبة التضخم المالي وترك اثر على الاقتصاد العراقي فيما بعد[52]، وفي 18 أيار 2003 وافق بول بريمر على سلم دفع مبسط مكون من أربع درجات لموظفي الدولة المدنيين، وكذلك تم رفع رواتب المتقاعدين إلى 20دولاراً بعد أن كانت تعادل دولارين، كذلك تم زيادة الرواتب الشهرية للأطباء 800 بالمائة مثلما تم رفع رواتب المعلمين إلى 150 دولارا في الشهر، بعد أن كانت تعادل 3 دولارات، وبسبب وجود نقص ومشاكل بالدينار العراقي تم دفع الرواتب بالدولار الأميركي بشكل مؤقت[53]، وقد عالج بريمر مشكلة الرواتب بطريقة حكيمة عندما حسن رواتب الموظفين وخصوصاً في قطاع التعليم والصحة وتوزيع الرواتب بالدولار بسبب فقدان مليارات الدنانير العراقية في حادثة تفجير الأنابيب في البنك المركزي، أما عملة النظام السابق كانت معقدة للغاية، حيث كانت تتضمن فئتين متباعدتين في القيمة، وهما فئة 250 دينار وفئة 10000 ألف دينار، ذلك الاختلاف جعل من الصعب مقارنتها بالدولار، بالإضافة إلى ذلك، فقد تم فقدان وسرقة لوح الطباعة فئة 10000الف دينار، مما أدى إلى زيادة التزوير لتلك الفئة، نتيجة لذلك قدم خبراء اقتصاديون من سلطة الائتلاف مشورة لبريمر بشأن دولرة الاقتصاد العراقي، إلا إن بريمر رفض ذلك بشكل قاطع، حيث اعتبر إن ذلك سيعطي انطباعاً خاطئاً بأن الولايات المتحدة تعتبر العراق جزءاً منها وانه سيخضع لاحتلال دائم، الأمر الذي دفع سلطة الائتلاف المؤقتة لاتخاذ قرار وحد العملة، بعد مناقشات، تم اتخاذ قرار بتوحيد العملة في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك كردستان العراق التي كانت متمسكة بالعملة السويسرية منذ عام 1999[54].

ت-قرار رقم 37 بتاريخ 19 /2003/9 والخاص بتعليق الضرائب حتى نهاية 2003، وجاء في القسم الثالث من القرار الضرائب المحددة إذ يستمر تحصيل الضرائب فيما تبقى من عام 2003، منها

الضرائب المفروضة على الفنادق والمطاعم الدرجة الأولى وكذلك الضرائب المفروضة على نقل الملكية العقارية وكذلك رسوم مبيعات السيارات، وفقا لذلك القرار تم إعفاء سلطة الائتلاف وقوات الاحتلال والمتعاقدين معهم الذين يزودون سلطة الائتلاف وقوات الاحتلال بالبضائع مباشرة أو يقومون بتوفيرها نيابة عن إي منها[55]، وأيضاً دعا القرار 37 إلى خفض نسبة الضرائب من 40 % إلى 15 %، مع إلغاء جميع الرسوم الجمركية، وقد حقق ذلك القرار الكثير من الفوائد للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن مناطق تنخفض فيها الضرائب لتحقيق المزيد من الأرباح ومن فروقات الضرائب التي زادت من أرباح الشركات العملاقة[56].

ث-قرار رقم 38 بتاريخ 2003/9/19 الذي فرض ضريبة إعادة إعمار العراق بنسبة 5% على جميع الواردات، مع استثناء بعض السلع مثل الغذاء والملابس والكتب، كما تم إعفاء قوى التحالف والمتعاقدين معها والمنظمات الدولية والوكالات التي تقدم المساعدة لسلطة الائتلاف المؤقتة[57]، إن إصدار ذلك القرار هو جزء من سياسة الباب المفتوح التي طبقت بالعراق بعد 2003 أدى إلى فتح الحدود العراقية على مصراعيها لشتى أنواع السلع والمنتجات من مختلف دول العالم إلى السوق العراقية، وكان لتلك السياسة الأثر الكبير على الاقتصاد العراقي في جوانبه المختلفة قادت إلى تراجع القطاع الصناعي بسبب انخفاض القدرة التنافسية للسلع والمنتجات العراقية بالتالي أسهم في إغلاق العديد من المصانع المحلية أو انخفاض طاقتها الإنتاجية وارتفاع نسب البطالة وتسرب العملة الأجنبية إلى الخارج، كما أدت تلك السياسة إلى تراجع الإنتاج الزراعي، بسبب عدم قدرة المزارع العراقي على مواكبة أسعار المنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بالمنتوج المحلي بالإضافة إلى ذلك، فان عدم تطبيق المعايير الصحية على المواد الغذائية المستوردة قد اثر سلباً على المستهلكين، حيث أدى انخفاض أسعار تلك المنتجات وسوء جودتها إلى تفشي ظاهر الغش التجاري والفساد الإداري والمالي، وقد وصلت الأمور إلى حد اختفاء المنتجات العراقية تقريباً من الأسواق، مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتأثيرات الخارجية[58].

أثرت سياسة اغرق السوق العراقية بالمنتوج والسلع الأجنبية على منظومة الأمن الوطني من خلال التأثير على الأمن الغذائية للمستهلكين والصناعات المرتبطة به، وقد أدت تلك السياسة إلى تراجع الصناعات الغذائية، مثل صناعة الألبان والدواجن وإنتاج بيض المائدة، حيث واجهت تلك الصناعات منافسة قوية من المنتجات المستوردة من سورية وتركيا وإيران، والتي تُباع بأسعار اقل من المنتجات المحلية، قد أدى تعطيل قانون التعرفة الجمركية على الاستيرادات إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، حيث لم يتم سوى فرض ضريبة إعمار العراق بنسبة 5% باستثناء الغذاء والدواء هي نسبة متدنية لا توفر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، في حين إن هناك ضريبة تفرض على المواد الخام التي

يستوردها القطاع الصناعي اللازم للتصنيع بنسب مرتفعة تصل إلى 20% مما أدى إلى صعوبة استمرار أصحاب المصانع والمعامل بالعمل أو تطويره أو القدرة على منافسة السلع المستوردة، أدت سياسية سلطة الائتلاف إلى ظاهرة خطيرة أطلق عليها البعض بظاهرة الإغراق أي إغراق السوق العراقية بالسلع والمنتوجات الأجنبية والتي أدت إلى أضعاف أو تدمير القاعدة الصناعية للبلد إن صح التعبير وإزاء ذلك راحت المشكلة تزداد سوء من خلال تأثيراتها على الاقتصاد العراقي بشكل عام[59].

ج- قرار 39 بتاريخ 2003/9/19 الذي بموجبه سمح للمستثمرين الأجانب (**أفراد أو شركات**) بتملك كافة المشاريع في العراق بنسبة100 % من الأصول العراقية (**المادية وغير المادية**) باستثناء قطاع الموارد الطبيعية، وأعطى للمستثمرين الحق في تحويل كامل الأرباح المتحققة، وكذلك تحويل الدخول المكتسبة إلى خارج العراق بموجب القرار نفسه يسمح للمستثمرين توقيع العقود والتراخيص (**طويلة الأمد**) التي تستمر لمدة أربعين عاماً[60]، فقد أعطى القرار 39 للمستثمر الأجنبي حق تحويل الموارد المالية المتعلقة باستثماره الأجنبي إلى الخارج، من دون أي تأخير بما في ذلك الأسهم أو الأرباح، وعائدات بيع الاستثمار الأجنبي أو جزء منه أو عائدات التصرف فيه، أو جزء منه على نحو أخر، مما أدى إلى سرعة نقل الكثير من الأموال العراقية إلى الخارج، من اعتماد أية إجراءات قانونية في حالة تخلف المستثمر عن التزاماته، أو إخلاله بالشروط المعتمدة، أو تسببه بالإضرار بالمصالح العامة للبلد[61]، كان الهدف من قرار 39 اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق الذي فتح الباب على مصرعيه للاستثمار الأجنبي بغية الإسراع بعمليات التحويل إلى اقتصاد السوق وبعلاج الصدمة إلا انه لم يوضع موضع التنفيذ فعلياً، مما دعا الحكومة العراقية إلى إصدار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل[62]، إن مثل ذلك القرار يمنح صلاحيات كبيرة للشركات الأجنبية، ووفقاً للقرار 39 أتاح للمستثمرين توقيع العقود والتراخيص طويلة الأمد، حيث تعني العقود والتراخيص طويلة الأمد إن تلك العمليات ستتم في وقت يعاني فيه الاقتصاد العراقي من تراجع كبير، مع انخفاض قيمة الدينار العراقي، وذلك يعني إن أسعار شراء الأصول العراقية ستكون منخفضة، ولا تعكس سوى جزء صغير من قيمتها الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك، ستتأثر العديد من المشاريع، سواء كانت خاصة أو عامة، وفقاً لنظرية الجشع التي تحرك الشركات الأجنبية، فان ذلك سيؤدي إلى استنزاف موارد العراق تدريجيا[63].

أثار صدور قرار 39 في 19 أيلول 2003 حملة إعلامية ضد القرار، باعتبار إن العراق يبيع أصوله (**الممتلكات الاقتصادية المهمة**) للمال الأجنبي، وهو ما قاد إلى تعديل شكلي تحت الأمر 46 في 20/ 12/ 2003، فضلا عن معارضة بعض أطراف مجلس الحكم، كما كانت هناك أراء لان لا يمتلك المستثمر الأجنبي أكثر من 49 % من الأسهم، ليمتلك الجانب العراقي أغلبية الأسهم، إن تأثير

القرار 39 كان محدودا، في الفترة الذي كان فيها نافذا، وتضمنت قرار 39 تشريعات حساسة مثل تخفيض ضريبة الشركات من 40% إلى 15%، وساوت بين الشركات الأجنبية والعراقية وحق الأولى بامتلاك الأصول العراقية، ويحق للشركات الأجنبية بتحويل كامل أرباحها إلى الخارج، وغيرها، لكن تلك السماحات لم تجد لها تطبيقات واسعة بسبب محدودية النشاطات الاقتصادية، وصعوبة الأوضاع الأمنية التي سادت البلاد آنذاك[64].

ح- قرار 54 في 24 /2/ 2004 المتعلق بسياسة حرية التجارة والذي تلى قرار 12(تم ذكره سابقاً) بموجبه علقت كافة التعريفات والرسوم وضرائب الاستيراد **(باستثناء ضريبة إعادة اعمار العراق المفروضة بموجب الأمر رقم 38 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة)**، كذلك تضمن ذلك القانون إمكانية بيع وشراء العملات الأجنبية في العراق وحرية إخراجها خارج البلاد دون قيد أو شرط يحد من حرية تدفق رأس المال إلى الداخل والخارج ولا يُسمح للدولة بفرض إي قيود على المدفوعات .

كما أكد الأمر إن الرسوم الكمركية تبقى معلقة إلى حين قيام الإدارة العراقية الانتقالية ذات السيادة بفرض تلك الرسوم بعد انتقال سلطة الحكم إليها بشكل كامل من سلطة الائتلاف المؤقتة[65]، وعزز بريمر إجراءاته الاقتصادية بتعديلات مهمة على قانون ضريبة الدخل رقم 133 لسنة 1983 إذ صدرت أوامر سلطة الائتلاف المرقمة 49 و84 التي تؤسس لإستراتيجية ضريبية جديدة، إذ عُدلت الضريبة المفروضة على الدخل بما لا يتجاوز 15% في أقصاها بعد أن كانت 40% في السابق، والهدف من تلك التعديلات تشجيع القطاع الخاص على الإفصاح عن دخله بشكل صحيح، بما يحقق فائدة مشتركة للدولة كإيرادات عامة، وزيادة الوعاء الضريبي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج[66]، ثم صدر الأمر 74 من سلطة الائتلاف المدني في نيسان 2004، الذي أسس بموجبه سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية العراقي، وافتتح سوق العراق للأوراق المالية أعماله رسميا يوم 2004/6/24 وقد حل بديلاً عن سوق بغداد للأوراق المالية، ويعد سوق العراق مؤسسة ذات نفع عام لا تستهدف الربح في أعمالها، تمول ذاتياً ويتولى إدارتها **(مجلس المحافظين)** الذي يمثل مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري في العراق[67].

سعى سوق العراق للأوراق المالية إلى تعزيز مصالح المستثمرين عن طريق تنظيم التعامل وتسهيله، وبما يتوافق مع مبدأ التنافسية، والشفافية، والمصداقية، وتمتع السوق بالاستقلال المالي والإداري ولا يرتبط بأية سلطة إشرافية عُليا، أما هيئة الأوراق المالية فتتولى مراقبة العمليات التجارية في السوق، وفي إصدار القوانين والتقارير والكشف عن المعلومات أو المخالفات لإحكام قانون الشركات ذي الرقم 21 لسنة 1997 وقد انضمت الهيئة إلى سوق البورصات الأوروبي – الأسيوي واتحاد البورصات العربي عام 2005[68]، وقد ساهم الاحتلال الأميركي في تدمير أخر ما تبقى من القطاع الصناعي في

العراق، فتم إصدار القانون رقم 76 بتاريخ 28 أيار 2004، والذي قضى بإعادة تنظيم الشركات الحكومية المملوكة للدولة، كان من أهمها المصرف الصناعي، الذي تم إلغاءه، وإعادة أمواله إلى مصرف الرافدين، والمصرف الصناعي هو المصرف المسؤول عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية للصناعيين، ذلك الأمر أدى إلى انعدام التمويل المقدم للقطاع الصناعي الخاص[69].

- **الخاتمة** :

1- اتضح أن الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 كان يعاني من تدهور شامل نتيجة الحروب المتعاقبة والعقوبات الدولية، مما أضعف بنيته الإنتاجية وأدى إلى انهيار البنية التحتية وتفاقم الأزمات الاجتماعية والمالية.

2- استحوذت سلطة الائتلاف المؤقتة على كافة الصلاحيات الاقتصادية والمالية بعد سقوط النظام السابق، ومارست دورًا مركزيًا في رسم السياسات الاقتصادية دون إشراك حقيقي للمؤسسات العراقية.

3- اتسمت التوجهات الاقتصادية لسلطة الائتلاف بطابع ليبرالي متسارع، استند إلى مبادئ السوق المفتوحة، والخصخصة، وتحرير التجارة والاستثمار، في محاولة لإعادة بناء الاقتصاد وفق نماذج اقتصادات السوق.

4- شملت أبرز إجراءات السلطة إصدار أوامر اقتصادية جوهرية مثل قانون الاستثمار الأجنبي، إعادة هيكلة النظام المصرفي، وتخفيف القيود الجمركية، ما شكل تحوّلاً في بنية الاقتصاد العراقي.

5- واجهت تلك السياسات انتقادات واسعة، من حيث تجاهلها للواقع العراقي، وعدم مواءمتها مع الظروف السياسية والاجتماعية، فضلاً عن آثارها السلبية على السيادة الوطنية .

6- خلصت الدراسة إلى أن إعادة إعمار الاقتصاد العراقي لا يمكن أن تتم من خلال وصفات خارجية فقط، بل تحتاج إلى عملية إصلاح شاملة تنبع من الداخل، بمشاركة مؤسسات وطنية شرعية، وتراعي خصوصية المجتمع العراقي وتحدياته التاريخية.

- **الهوامش والمصادر**

---

(1) ظافر طاهر حسان، العراق و الاحتلال الأميركي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، دراسات دولية، (مجلة)، جامعة بغداد ،العدد 36، 2008، ص204 .

(2) سالمتوفيقالنجيفي،التنميةالاقتصادية فيالعراق : الحاضروالمستقبل،بحثمنشورفيكتاباحتلالالعراقوتداعياتهعربياواقليماودوليا،مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت، 2004 ،ص 858 .

(3)ظافر طاهر حسان، المصدر السابق، ص204 .

(4)صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث 1951-2006، ط 1، دار المدى، بغداد، 2009، ص59 .

(5)ينظر موقع الأتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية، http://iraqieconomists .net. ، عباس النصراوي، التنمية و النفط بين 1958 - 1968، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أرشيف الفكر الاقتصادي العراقي، ص1-ص17 .

(6)عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية و توقعات المستقبل 1950-2010، تر، محمد سعيد عبد العزيز، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995، ص65 - ص111 .

(7)توفيق صبري المرياتي، الحروب و أثارها على تدهور الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، (مجلة)، المجلد 5، العدد 2، 2007، ص81 .

(8)رماح سعد مرهون، الواقع الاقتصادي العراقي بعد غزو الكويت إلى سقوط النظام 1990 - 2003، مجلة آداب الكوفة، (مجلة)، جامعة الكوفة، العدد59، 2024، ص246 -ص 248 .

(9)ظافر طاهر حسان، المصدر السابق، ص208 .

(10)باتشياكروكر، إعادة اعمار الاقتصاد العراقي، تر ، مركز العراق للأبحاث، " المستقبل العراقي "،(مجلة)، بغداد، العدد 15، أيلول 2008، ص73 .

(11)محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي تواجهه بعد عام 2003، " مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية " (مجلة) جامعة المستنصرية، المجلد 14، العدد 57، 2017، ص44 .

(12)بـولبريمر paulBramer : من مواليد 1941 دخل الخدمة الخارجية عام 1966 و أول تعين له كان في أفغانستان ويعد السفير بريمر خبيرا في مكافحة الإرهاب و كان يرأس شركة استشارية للازمات تابعة لشركة مارش وماكلينان وهي شركة تقدم خدمات للشركات للمساعدة في التعامل مع أية أزمة ، وكان قد تولى منصب المساعد التنفيذي لستة من وزراء الخارجية الأمريكيين وعضوا في المجلس الاستشاري للأمن القومي الذي يرأسه الرئيس الأمريكي ، كما رأس اللجنة القومية لمكافحة الإرهاب عام 1999، وأصبح حاكم العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2004. للمزيد من التفاصيل ينظر: جيف سيمونز ، عراق المستقبل ، ط1 ، تر ، سعد العظم ،دار الساقي للطباعة ، بيروت ، 2004 ، ص211.

(13)عطارد عوض عبد الحميد، نحو منهج و طني للإصلاح الاقتصادي في العراق ،" مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية، (مجلة) جامعة بابل، المجلد 2014، العدد 11 ،2014، ص135 .

(14)أونروأوزلو، تنمية و إعادة بناء الاقتصاد العراقي، تر . مركز العراق للأبحاث، ط1، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006، ص44.

(15)حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأميركي، " دراسات دولية "، (مجلة)، جامعة بغداد، العدد 52 ،2012، ص53 .

(16)زين العابدين محمد، صادق علي، الاقتصاد العراقي بعد 2003، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت ،2018، ص12.

(17) مجلس الحكم العراقي: هيئة سياسية انتقالية شكلتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الاحتلال الأميركي في الثالث عشر من تموز عام 2003 بعد سقوط نظام صدام حسين حيث ضم خمسة وعشرين عضوًا يمثلون مكونات المجتمع العراقي من الشيعة والسنة والأكراد والتركمان والمسيحيين وكان الهدف المعلن منه إدارة شؤون الدولة مؤقتًا بالتعاون مع الحاكم المدني بول بريمر تمهيدًا لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات تؤسس لحكومة دائمة لكن المجلس تعرض لانتقادات واسعة كونه لم يُنتخب من الشعب بل فُرض من جهة خارجية واعتبره كثيرون بداية ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق الجديد كما اتُهم بعدم امتلاكه لقرار مستقل وأنه يعمل تحت سلطة الاحتلال مع صلاحيات محدودة لم تشمل الملفات السيادية كالأمن والاقتصاد ورغم أن مدة عمله لم تتجاوز أحد عشر شهرًا إلا أن آثاره السياسية والاجتماعية بقيت حاضرة إذ أرسى شكلًا جديدًا للحكم يقوم على التوازن بين المكونات بدلًا من المشروع الوطني الجامع وقد تم حل المجلس رسميًا في الثامن والعشرين من حزيران عام 2004 عندما جرت عملية نقل السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة إياد علاوي ، للمزيد ينظرا : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسية العراقية ، ط2 ، العارف للمطبوعات ، العراق ، النجف الاشرف ، 2013 ، ص 522 .

(18)علي عبدالأمير علاوي ،احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ط2 ، تر، عطا عبدالوهاب ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 2009،ص304 .

(19)مقابلة شخصية أجراه الباحث، مع يونادم كنا، عضو مجلس الحكم العراقي، بغداد، يوم الاثنين، 2024/8/19.

(20)اتصال هاتفي أجراه الباحث ،مع حميد مجيد موسى، السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي، عضو مجلس الحكم العراقي، 4/ 8/ 2024، ألمانيا .

(21)اتصال هاتفي أجراه الباحث ،مع حميد مجيد موسى، السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي، عضو مجلس الحكم العراقي، 4/ 8/ 2024، ألمانيا .

(22)أسئلة أرسلها الباحث إلى الدكتور عادل عبد المهدي (رئيس الوزراء الأسبق)، عن طريق الواتساب، 8 آب 2025 .

(23)مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي و مأزق انفلات السوق، رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص101 .

(24)" طريق الشعب "، (جريدة)، ملحق خاص قضايا اقتصادية، بغداد، العدد 22، 26 تموز 2003 .

(25)حسن لطيف كاظم الزبيدي، التحول الاقتصادي في العراق : مشكلات و بدائل، "الغري "، (مجلة)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 14، العدد 1، 2017، ص33.

(26)عليعبدالهاديالمعموري،سياسةالأمنالوطنيفيالعراق،ط1 ،الدارالعربيةللعلوم،بيروت، 2016، ص322 .

(27)كامل علاوي كاظم، الاقتصاد العراقي و الاحتلال الأميركي التحول نحو المجهول، بحث منشور في كتاب، بصمات الفوضى ارث الاحتلال الأميركي في العراق، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص282.

(28)جون تشيلكوت، شركاء في الجريمة الدور البريطاني في غزو العراق، تر، طارق العاني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص121 .

(29)خالد محسن جبار اليعقوبي، السياسية الأميركية اتجاه العراق و انعكاساتها الإقليمية و الدولية بعد 2003، ط1، الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص473.

(30)ينظر الموقع الأتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية : https://www-kobayat-org، غالب أبو مصلح، الاقتصاد العراقي تحت الاحتلال، 14 نيسان، 2005 .

(31)زينب أحمد القيسي، برامج الإصلاح الاقتصادي بين وصفات المنظمات الدولية و متطلبات التنمية، ط1، مكتبة الدراسات العمانية للنشر و التوزيع، سلطنة عُمان، 2023، ص152 .

(32)خليل شمه، العراق ..... صفقة مع الشيطان، ط1، دار الجواهري، بغداد، 2012، ص458 .

(33)" الشرق الأوسط "، (جريدة)، لندن، العدد 9082، 10 تشرين الأول 2003 .

(34)" السفير "، (جريدة)، بيروت، العدد 9671، 11 كانون الأول 2003 .

(35)ناعومي كلاين، بغداد السنة الصفر نهب العراق سعيا إلى يوتوبيا، " المستقبل العربي "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 27، العدد 308، 2004، ص34 .

(36)"الصباح "، (جريدة)بغداد، العدد 40، يوم الأحد، 17 آب 2003 .

(37)مقابلة شخصية أجراهُ الباحث ،مع جاسم الحلفي، عضو الحزب الشيوعي العراقي، عضو مناوب لحميد مجيد موسى عضو مجلس الحكم العراقي، بغداد، يوم الاثنين، 2025/2/3.

(38)جبار إسماعيل عبد، اثر عامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، " السياسة الدولية "، (مجلة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 51، 2022 ،ص 418 .

(39)اربيل كوهين و جيرالد أوديسكول، سبل الازدهار الاقتصادي في العراق بعد صدام، " الثقافة الجديدة " (مجلة)، العدد 309، بغداد، 2003، ص44 .

(40)حسين لطيف كاظم الزبيدي، المشهد الاقتصادي العراقي المعطيات و الخيارات، " الغري "(مجلة) جامعة الكوفة، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 1، العدد 3، 2005، ص23 .

(41)وجدان فالح حسن الساعدي، نمط إدارة الحكم في العراق و آثاره السياسية و الاقتصادية للمدة (1921– 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص232 .

(42)المصدر نفسه، ص233.

(43)زينب أحمد القيسي، الإصلاح و التنمية في العراق بين مطرقة المنظمات الدولية و سندان الظروف الموضوعية للاقتصاد العراقي، ط1، مكتبة الدار العربية للعلوم، بغداد، 2023 ، ص221 .

(44)اونراوزلو، المصدر السابق، ص47 .

(45)" الوقائع العراقية "، (جريدة)، بغداد، المجلد 44، العدد 3978، 17 آب 2003.

(46)بثينة حسيب سليمان، إصلاح الميزان التجاري العراقي التركي و أثره في تغيير واقع العلاقات العراقية التركية لصالح العراق، " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية "، (مجلة)، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية العدد 79، 2023، ص62 .

(47)علي مهدي عباس البيرماني، ظاهرة الإغراق التجاري في الاقتصاد العراقي، " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية "، (مجلة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 63، 2019، ص11 .

(48)كامل علاوي كاظم، المصدر السابق، ص282 .

(49)للمزيد ينظر: " الوقائع العراقية "،بغداد، المجلد 44، العدد 3978، 17 آب 2003.

(50)غدير عياد داوود، أسباب الإغراق التجاري و انعكاساته في العراق، " مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية "، (مجلة)، مركز الأبرار للأبحاث و الدراسات الإنسانية، المجلد 1، العدد 6، الخرطوم، 2020، ص492 .

(51)محمد حسن رشم و آخرون، الزراعة و الموارد المائية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2011– 2010، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتجية، بغداد، 2011، ص284 .

(52)" الوقائع العراقية "، المجلد 44، العدد3979، حزيران 2003 .

(53)بوليريمر،عامقضيتهفيالعراق،ط1 ،تر،عمرالأيوبي،دارالكتابالعربي،بيروت، 2006،ص86 .

(54)أثيركاظمعبدزيدالخالدي،الجمعيةالوطنيةالعراقيـــة 2005 دراســـةتاريخية،أطروحةدكتوراه،كليةالآداب،جامعةالكوفة، 2023، ص37 .

(55)ينظر الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية https://govinfo.library.unt . موقع سلطة الائتلاف المؤقتة .

(56)ناجي رديس السعيدي، إصلاح النظام المصرفي دراسة مقارنة العراق – مصر، ط1، الدار العربية للعلوم، بغداد، 2025، ص152 .

(57)بثينة حسيب سليمان، المصدر السابق، ص62 .

(58)رقية عبد المهدي صخي، قياس اثر الإغراق السلعي على الأمن الغذائي في العراق للمدة من 2004 –2018، " مجلة الإدارة و الاقتصاد "، (مجلة)، جامعة واسط، المجلد 46، العدد 130، 2012، ص82 .

(59)للمزيد ينظر : أمل زبون، ظاهرة الإغراق السلعي و أثاره على الاقتصاد العراقي، " مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية "، (مجلة)، جامعة المثنى ، المجلد 4 ، العدد 10، 2014، ص97–ص101.

(60)ناجي رديس السعدي، المصدر السابق، ص153 .

(61)كامل علاوي كاظم، المصدر السابق، ص283 .

(62)كريم سالم حسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات و التخطيط، بغداد، 2018، ص17 .

(63)أسئلة أرسلها الباحث إلى الدكتور عادل عبد المهدي (رئيس الوزراء الأسبق)، عن طريق الواتساب، 8 آب 2025.

(64)بثينة حسيب سليمان، المصدر السابق، ص63 .

(65)ينظر الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية https://govinfo.library.unt . موقع سلطة الائتلاف المؤقتة .

(66)كامل علاوي كاظم، المصدر السابق، ص283 .

(67)حيدر حسين ال طعمة، الأسواق المالية : النشأة و تكوين و الأدوات، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، 2014، ص38 .

(68)كامل علاوي كاظم، المصدر السابق، ص283 .

(69)المصدر نفسه، ص284 .

- **المصادر**

1- " السفير "، (جريدة)، بيروت، العدد 9671، 11 كانون الأول 2003 .

2- " الشرق الأوسط "، (جريدة)، لندن، العدد 9082، 10 تشرين الأول 2003 .

3- " الوقائع العراقية "، (جريدة)، بغداد، المجلد 44، العدد 3978، 17 آب 2003.

4- " الوقائع العراقية "، المجلد 44، العدد3979، حزيران 2003 .

5- " الوقائع العراقية "،بغداد، المجلد 44، العدد 3978، 17 آب 2003.

6- " طريق الشعب "، (جريدة)، ملحق خاص قضايا اقتصادية، بغداد، العدد 22، 26 تموز 2003 .

7- "الصباح "، (جريدة) بغداد، العدد 40، يوم الأحد، 17 آب 2003 .

8- أثير كاظم عبد زيد الخالدي ، الجمعية الوطنية العراقية 2005 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2023.

9- اريل كوهين و جيرالد أوديسكول، سبل الازدهار الاقتصادي في العراق بعد صدام، " الثقافة الجديدة " (مجلة)، العدد 309، بغداد، 2003.

10- أمل زبون، ظاهرة الإغراق السلعي و أثاره على الاقتصاد العراقي، " مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية "، (مجلة)، جامعة المثنى ، المجلد 4 ، العدد 10، 2014.

11- أونروأوزلو، تنمية و إعادة بناء الاقتصاد العراقي، تر . مركز العراق للأبحاث، ط1، مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006.

12- باتشياكروكر، إعادة اعمار الاقتصاد العراقي، تر ، مركز العراق للأبحاث، " المستقبل العراقي " ،(مجلة)، بغداد، العدد 15، أيلول 2008.

13- بثينة حسيب سليمان، إصلاح الميزان التجاري العراقي التركي و أثره في تغيير واقع العلاقات العراقية التركية لصالح العراق، " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية "، (مجلة)، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية العدد 79، 2023.

14- بول بريمر، عام قضيته في العراق ، ط1 ، تر ، عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2006.

15- توفيق صبري المراياتي، الحروب و أثارها على تدهور الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، (مجلة)، المجلد 5، العدد 2، 2007.

16- جبار إسماعيل عبد، اثر عامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، " السياسة الدولية"، (مجلة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 51، 2022.

17- جون تشيلكوت، شركاء في الجريمة الدور البريطاني في غزو العراق، تر، طارق العاني، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019.

18- جيف سيمونز ، عراق المستقبل ، ط1 ، تر ، سعد العظم ،دار الساقي للطباعة ، بيروت ، 2004.

19- حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأميركي، " دراسات دولية "، (مجلة)، جامعة بغداد، العدد 52، 2012.

20- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسية العراقية ، ط2 ، العارف للمطبوعات ، العراق ، النجف الاشرف ، 2013.

21- حسن لطيف كاظم الزبيدي، التحول الاقتصادي في العراق : مشكلات و بدائل، "الغري "، (مجلة)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 14، العدد 1، 2017.

22- حسين لطيف كاظم الزبيدي، المشهد الاقتصادي العراقي المعطيات و الخيارات، " الغري "(مجلة) جامعة الكوفة، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 1، العدد 3، 2005.

23- حيدر حسين ال طعمة، الأسواق المالية : النشأة و تكوين و الأدوات، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، 2014.

24- خالد محسن جبار اليعقوبي، السياسية الأميركية اتجاه العراق و انعكاساتها الإقليمية و الدولية بعد 2003، ط1، الدار العربي للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

25- خليل شمه، العراق ..... صفقة مع الشيطان، ط1، دار الجواهري، بغداد، 2012.

26- رقية عبد المهدي صخي، قياس اثر الإغراق السلعي على الأمن الغذائي في العراق للمدة من 2004 – 2018، " مجلة الإدارة و الاقتصاد "، (مجلة)، جامعة واسط، المجلد 46، العدد 130، 2012.

27- رماح سعد مرهون، الواقع الاقتصادي العراقي بعد غزو الكويت إلى سقوط النظام 1990 – 2003، مجلة آداب الكوفة، (مجلة)، جامعة الكوفة، العدد59، 2024.

28- زين العابدين محمد، صادق علي، الاقتصاد العراقي بعد 2003، ط1، مركز الرافدين للحوار، بيروت ،2018.

29- زينب أحمد القيسي، الإصلاح و التنمية في العراق بين مطرقة المنظمات الدولية و سندان الظروف الموضوعية للاقتصاد العراقي، ط1، مكتبة الدار العربية للعلوم، بغداد، 2023.

30- زينب أحمد القيسي، برامج الإصلاح الاقتصادي بين وصفات المنظمات الدولية و متطلبات التنمية، ط1، مكتبة الدراسات العمانية للنشر و التوزيع، سلطنة عُمان، 2023.

31- سالم توفيق النجيفي ، التنمية الاقتصادية في العراق : الحاضر و المستقبل ،بحث منشور في كتاب احتلال العراق و تداعياته عربيا و اقليما و دوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 .

32- صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث 1951-2006، ط 1، دار المدى، بغداد، 2009.

33- ظافر طاهر حسان، العراق و الاحتلال الأميركي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، دراسات دولية، (مجلة)، جامعة بغداد ،العدد 36، 2008.

34- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية و توقعات المستقبل 1950-2010، تر، محمد سعيد عبد العزيز، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995.

35- عطارد عوض عبد الحميد، نحو منهج و طني للإصلاح الاقتصادي في العراق ،" مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية و المالية، (مجلة) جامعة بابل، المجلد 2014، العدد 11 ،2014.

36- علي عبد الأمير علاوي ، احتلال العراق ربح الحرب و خسارة السلام ، ط2 ، تر، عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 2009.

37- علي عبد الهادي المعموري ، سياسية الأمن الوطني في العراق ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2016.

38- علي مهدي عباس البيرماني، ظاهرة الإغراق التجاري في الاقتصاد العراقي، " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية "، (مجلة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 63، 2019.

39- غدير عياد داوود، أسباب الإغراق التجاري و انعكاساته في العراق، " مجلة العلوم الإنسانية و الطبيعية "، (مجلة)، مركز الأبرار للأبحاث و الدراسات الإنسانية، المجلد 1، العدد 6، الخرطوم، 2020.

40- كامل علاوي كاظم، الاقتصاد العراقي و الاحتلال الأميركي التحول نحو المجهول، بحث منشور في كتاب، بصمات الفوضى ارث الاحتلال الأميركي في العراق، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013.

41- كريم سالم حسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات و التخطيط، بغداد، 2018.

42- محمد حسن رشم و آخرون، الزراعة و الموارد المائية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2011- 2010، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتجية، بغداد، 2011.

43- محمد عبد صالح، واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي تواجهه بعد عام 2003، " مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية " (مجلة) جامعة المستنصرية، المجلد 14، العدد 57، 2017.

44- مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي و مأزق انفلات السوق، رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2013.

45- ناجي رديس السعيدي، إصلاح النظام المصرفي دراسة مقارنة العراق – مصر، ط1، الدار العربية للعلوم، بغداد، 2025.

46- ناعومي كلاين، بغداد السنة الصفر نهب العراق سعيا إلى يوتوبيا، " المستقبل العربي "، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 27، العدد 308، 2004.

47- وجدان فالح حسن الساعدي، نمط إدارة الحكم في العراق و آثاره السياسية و الاقتصادية للمدة (1921-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.

48- ينظر الموقع الأتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية : https://www-kobayat-org، غالب أبو مصلح، الاقتصاد العراقي تحت الاحتلال، 14 نيسان، 2005 .

49- ينظر الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية https://govinfo.library.unt . موقع سلطة الائتلاف المؤقتة.

50- ينظر الموقع الآتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية https://govinfo.library.unt . موقع سلطة الائتلاف المؤقتة .

51- ينظر موقع الأتي على الشبكة الدولية للمعلوماتية، http://iraqieconomists.net. ، عباس النصراوي، التنمية و النفط بين 1958 – 1968، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أرشيف الفكر الاقتصادي العراقي.

References:

1. *As-Safir* (Newspaper). Beirut, Issue No. 9671, December 11, 2003.
2. *Asharq Al-Awsat* (Newspaper). London, Issue No. 9082, October 10, 2003.
3. *Al-Waqa'i' Al-'Iraqiya* [The Iraqi Gazette] (Official Gazette). Baghdad, Vol. 44, No. 3978, August 17, 2003.
4. *Al-Waqa'i' Al-'Iraqiya* [The Iraqi Gazette] (Official Gazette). Vol. 44, No. 3979, June 2003.
5. *Al-Waqa'i' Al-'Iraqiya* [The Iraqi Gazette] (Official Gazette). Baghdad, Vol. 44, No. 3978, August 17, 2003.
6. *Tariq Al-Shaab* (Newspaper), Special Supplement on Economic Issues. Baghdad, Issue No. 22, July 26, 2003.
7. *Al-Sabah* (Newspaper). Baghdad, Issue No. 40, Sunday, August 17, 2003.
8. Al-Khalidi, A. K. A. (2023). *The Iraqi National Assembly in 2005: A Historical Study* (Doctoral dissertation, College of Arts, University of Kufa).
9. Cohen, A., &Oudiscoll, G. (2003). *Paths to Economic Prosperity in Post-Saddam Iraq*. *Al-Thaqafa Al-Jadida* [The New Culture] (Journal), Issue No. 309, Baghdad.
10. Zabon, A. (2014). The Phenomenon of Commodity Dumping and Its Impact on the Iraqi Economy. *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences* (Journal), Al-Muthanna University, Vol. 4, No. 10.
11. Ozlu, O. (2006). *Developing and Rebuilding the Iraqi Economy* (Trans.). Iraq Research Center, 1st ed., Iraq Research Center, Baghdad.
12. Crocker, B. (2008). *Reconstruction of the Iraqi Economy* (Trans.). Iraq Research Center. *Al-Mustaqbal Al-'Iraqi* [The Iraqi Future] (Journal), Issue No. 15, September.
13. Suleiman, B. H. (2023). Reforming the Iraqi–Turkish Trade Balance and Its Impact on Transforming Iraqi–Turkish Relations in Favor of Iraq. *The Iraqi Journal of Economic Sciences* (Journal), College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Issue No. 79.
14. Bremer, P. (2006). *My Year in Iraq* (1st ed., Trans. Omar Al-Ayoubi). Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut.
15. Al-Marayyati, T. S. (2007). Wars and Their Impact on the Deterioration of the Iraqi Economy. *Karbala University Scientific Journal* (Journal), Vol. 5, No. 2.
16. Abdul, J. I. (2022). The Impact of the Economic Factor on the Democratic Transition Process in Iraq After 2003. *International Politics* (Journal), College of Political Science, Al-Nahrain University, Issue No. 51.
17. Chilcot, J. (2019). *Partners in Crime: The British Role in the Invasion of Iraq* (1st ed., Trans. Tareq Al-Aani). Center for Arab Unity Studies, Beirut.
18. Simmons, G. (2004). *Iraq of the Future* (1st ed., Trans. Saad Al-Azam). Dar Al-Saqi Publishing, Beirut.
19. Haddad, H. O. (2012). Iraq's Economic Challenges After the U.S. Withdrawal. *International Studies* (Journal), University of Baghdad, Issue No. 52.
20. Al-Zubaidi, H. L. (2013). *Encyclopedia of Iraqi Politics* (2nd ed.). Al-'Aref Publishing, Najaf Al-Ashraf, Iraq.
21. Al-Zubaidi, H. L. K. (2017). Economic Transformation in Iraq: Problems and Alternatives. *Al-Ghari Journal* (Journal), College of Administration and Economics, University of Kufa, Vol. 14, No. 1.

22. Al-Zubaidi, H. L. K. (2005). The Iraqi Economic Landscape: Realities and Options. *Al-Ghari Journal* (Journal), College of Administrative and Economic Sciences, University of Kufa, Vol. 1, No. 3.
23. Al-Tamimi, H. H. (2014). *Financial Markets: Origin, Structure, and Instruments*. Center for Strategic Studies, University of Karbala.
24. Al-Yaqubi, K. M. J. (2013). U.S. Policy Towards Iraq and Its Regional and International Implications After 2003 (1st ed.). Arab Scientific Publishers, Beirut.
25. Shamma, K. (2012). *Iraq... A Deal with the Devil* (1st ed.). Al-Jawahiri Publishing, Baghdad.
26. Sukhi, R. A. M. (2012). Measuring the Impact of Commodity Dumping on Food Security in Iraq for the Period 2004–2018. *Journal of Administration and Economics* (Journal), University of Wasit, Vol. 46, No. 130.
27. Marhoon, R. S. (2024). The Iraqi Economic Reality from the Invasion of Kuwait to the Fall of the Regime, 1990–2003. *Al-Kufa Journal of Arts* (Journal), University of Kufa, Issue No. 59.
28. Muhammad, Z. A., & Ali, S. (2018). *The Iraqi Economy After 2003* (1st ed.). Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut.
29. Al-Qaisi, Z. A. (2023). *Reform and Development in Iraq Between the Hammer of International Organizations and the Anvil of the Objective Conditions of the Iraqi Economy* (1st ed.). Arab Scientific Library, Baghdad.
30. Al-Qaisi, Z. A. (2023). *Economic Reform Programs Between the Prescriptions of International Organizations and the Requirements of Development* (1st ed.). Omani Studies Library for Publishing and Distribution, Sultanate of Oman.
31. Al-Nujaifi, S. T. (2004). Economic Development in Iraq: Present and Future. In *The Occupation of Iraq and Its Arab, Regional, and International Repercussions*. Center for Arab Unity Studies, Beirut.
32. Al-Saadi, S. Z. (2009). *The Economic Experience in Modern Iraq: 1951–2006* (1st ed.). Dar Al-Mada, Baghdad.
33. Hassan, D. T. (2008). Iraq and the U.S. Occupation: A Study of the Future of the Iraqi Economy. *International Studies* (Journal), University of Baghdad, Issue No. 36.
34. Nasrawi, A. (1995). *The Iraqi Economy Between Developmental Destruction and Future Expectations: 1950–2010* (1st ed., Trans. M. S. Abdul Aziz). Dar Al-Kunuz Al-Adabiya, Beirut.
35. Abdul-Hamid, A. A. (2014). Towards a National Approach to Economic Reform in Iraq. *Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative, and Financial Studies* (Journal), University of Babylon, Vol. 2014, No. 11.
36. Allawi, A. A. (2009). *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace* (2nd ed., Trans. Atta Abdul Wahab). Arab Institute for Research and Publishing, Beirut.
37. Al-Maamouri, A. A. H. (2016). *National Security Policy in Iraq* (1st ed.). Arab Scientific Publishers, Beirut.
38. Al-Bairmani, A. M. A. (2019). The Phenomenon of Commercial Dumping in the Iraqi Economy. *The Iraqi Journal of Economic Sciences* (Journal), College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Issue No. 63.

39. Dawood, G. A. (2020). Causes and Impacts of Commercial Dumping in Iraq. *Journal of Human and Natural Sciences* (Journal), Al-Abrar Center for Research and Human Studies, Vol. 1, No. 6, Khartoum.
40. Kadhim, K. A. (2013). The Iraqi Economy and the U.S. Occupation: A Shift into the Unknown. In *Traces of Chaos: The Legacy of the American Occupation of Iraq* (1st ed.). Hammurabi Center for Strategic Studies, Baghdad.
41. Hussein, K. S. (2018). *Economic Reform in Iraq After 2003: A Future Vision*. Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad.
42. Rasham, M. H., et al. (2011). *Agriculture and Water Resources*. *Iraqi Strategic Report 2010–2011*. Hammurabi Center for Strategic Studies, Baghdad.
43. Saleh, M. A. (2017). The Reality of the Iraqi Economy and the Challenges It Faces After 2003. *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies* (Journal), Al-Mustansiriya University, Vol. 14, No. 57.
44. Saleh, M. M. (2013). *The Central Rentier Economy and the Market Escape Dilemma: A Vision of the Current Iraqi Economic Scene* (1st ed.). Bayt Al-Hikma, Baghdad.
45. Al-Saeedi, N. R. (2025). *Banking System Reform: A Comparative Study Between Iraq and Egypt* (1st ed.). Arab Scientific Publishers, Baghdad.
46. Klein, N. (2004). Baghdad: Year Zero – Looting Iraq in the Pursuit of Utopia. *Al-Mustaqbal Al-Arabi* [Arab Future] (Journal), Center for Arab Unity Studies, Beirut, Vol. 27, Issue No. 308.
47. Al-Saadi, W. F. H. (2007). *The Pattern of Governance in Iraq and Its Political and Economic Effects (1921–2006)* (Master's thesis). College of Political Science, Al-Nahrain University.
48. Abu Musleh, G. (2005, April 14). *The Iraqi Economy Under Occupation*. Retrieved from https://www.kobayat.org
49. *Coalition Provisional Authority Website*. Retrieved from https://govinfo.library.unt.edu
50. *Coalition Provisional Authority Website*. Retrieved from https://govinfo.library.unt.edu
    Note: Duplicate of entry #49; consider removing one.
51. Nasrawi, A. (n.d.). *Development and Oil Between 1958–1968*. Iraqi Economists Network. Retrieved from http://iraqieconomists.net.